تحليل مؤشرات الربحية في مصرف الرشيد للمدة (1996 – 2000)

محمد بدر عبد الحسين الرياحي (*)

الملخـــص

استهدف البحث توضيح تأثير الحصار الاقتصادي على ربحية مصرف الرشيد وتم اختيار عينة البحث وهو مصرف الرشيد وتم استخدام التقارير السنوية والميزانية العمومية للمصرف اعلاه لبيان هذا التأثير للمدة 1996 – 2000 وقد توصل البحث الى أستنتاجات وخرج بجملة من التوصيات.

المقدمة

ان الهدف الاساسي لتوظيف الاموال في كافة الوحدات الاقتصادية ومنها المصارف هو تحقيق الربح. وهذا يتطلب من كل مصرف اتباع استراتيجية محددة، تكون مدروسة بعناية من قبل ادارة المصرف باعتبارات الربح تعويض عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف بالاضافة الى ما يؤديه من وظائف اقتصادية تتجسد في ضرورة الحصول على رأس المال اللازم للمستقبل. ان التغيرات السياسية والاقتصادية التي رافقت الحصار الاقتصادي المفروض على القطر قد أفرزت بعض النتائج التي أثرت بشكل فاعل على مستوى نشاط الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح وهذا ما دفع الباحث الى دراسة هذه المشكلة من خلال منهجية البحث والجانب النظري الذي تضمن مفهوم الربحية واهميتها وقياس الربحية ومؤشرات الربحية الاساسية وتضمن الجانب التطبيقي تحليل ربحية مصرف الرشيد خلال السنوات 1996 – 2000 فيما خلص البحث الى أهم الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

أولا. مشكلة البحث: يقيم الآثار التي تركها الحصار الاقتصادي الذي استمر لمدة (14) عاما وما أحدثه من سلبيات ومن بينها التناقض المستمر في معدلات ربحية المصارف (مصرف الرشيد) من عام 1996–2000 رغم الزيادة في إيراداته السنوية وحجم موجوداته.

ثانيا. هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان آثار الحصار على ربحية مصرف الرشيد، وذلك من خلال استخدام النسب المالية الخاصة بالربحية، وذلك بهدف الوصول الى تحديد دقيق للعوامل التي ساهمت في اختلاق معدلات النمو بالانخفاض او الزيادة وذلك للوصول للحلول او المعالجات للحد من هذه الآثار.

(*) مدرس المحاسبة المساعد/ هيئة المعاهد التقنية/ المعهد التقني (ذي قار)/ قسم المحاسبة.

ثالثا. فرضية البحث: يقوم البحث على الافتراض التالي"ان التغيرات السياسية والاقتصادية التي رافقت الحصار الاقتصادي قد افرزت بعض النتائج التي اثرت بشكل فاعل على مستوى نشاط مصرف الرشيد الهادف لتحقيق الربح".

رابعا. أهمية البحث: يعتبر الربح المتحقق في المنشآت الاقتصادية الهادفة الى الربح هو الهدف الأساسي للمنشأة والعامل الأساسي لنجاحها. ومؤشر من مؤشرات تقويم الاداء وفاعليته في استخدام الموارد المتاحة ولتحقيق الاستخدام الامثل للموجودات، لابد من الوقوف على العوامل التي تؤدي الى تخفيضه او زيادته في ظل الحصار الاقتصادي وما افرزه من عوامل مؤثرة على ربحية المصارف (مصرف الرشيد).

خامسا. حدود البحث: ان حدود البحث المكانية تشمل مصرف الرشيد اما الحدود الزمانية فتشمل السنوات من 1996 – 2000.

سادسا. عينة البحث: تم اختيار مصرف الرشيد كعينة للبحث لكبر حجم هذا المصرف بالنسبة لموجوداته وحصته السوقية الكبيرة بالسوق كمصرف تجاري حكومي منافس لمصرف الرافدين.

سابعا. خطة البحث: تناول الباحث الموضوع وفقا للخطة التالية:

المبحث الاول وتضمن الجانب النظري لمفهوم الربحية وقياس الربحية ووسائل زيادة ارباح المصرف ومؤشرات الربحية والمبحث الثاني تضمن الجانب التطبيقي (استخدام مؤشرات الربحية في مصرف الرشيد) والمبحث الثالث تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: الجانب النظري

أولا. مفهوم الربحية

يقصد بالربحية هي العائد او المردود المالي المتولد من توظيف موارد المصرف في انشطة استخدام الاموال في الموجودات المربحة(Sinkey, 1983:6) او المكتسبة للفوائد وهي القروض والاستثمارات (ابراهيم، 1989، 98) وتستخدم علاقة صافي الربح او العائد الى مجموع الموجودات كمؤشر مالي لقياس معدل العائد على الموجودات من واقع الكشوفات المالية في نهاية السنة (Yeager,1989:123).

ثانيا. قياس الربحية

يقوم قياس ربحية توظيف موارد المصرف في الموجودات المربحة على استخدام مجموعة من النسب المالية تعرف بنسب الربحية وهي نسب تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له (الشماع، 1992، 89) ولما كان الجزء

الاعظم من هذه الموارد تستثمر بالموجودات المربحة فأن قياس الربحية في هذا المجال ينصب على استخدام مجموعة النسب المالية التي تهتم بقياس معدل العائد على الموجودات من جهة والعائد على البنود الفرعية من جهة اخرى وصولا الى توجيه الموارد نحو الاستثمارات التي تعطي عوائدا اكبر من غيرها (مجلة الدراسات المصرفية، 1993، 60).

ثالثا. وسائل زيادة ارباح المصرف

ليس من السهل زيادة ربحية المصارف التجارية بسبب اتجاه الايرادات والتكاليف نحو الاستقرار او بالنمو المستمر، فزيادة الايرادات يجب ان تقوم على أساس زيادة حجم الموجودات الموظفة في القروض والاستثمارات او زيادة نسبة العائد عليها. ولا تستطيع المصارف زيادة موجوداتها من القروض والاستثمارات بدون حدود نظرا للقيود القانونية التي يحددها البنك المركزي وخضوع توسع الائتمان المصرفي لاتجاهات السياسة النقدية.

رابعا. مؤشرات الربحية الرئيسية وتتضمن:-

1. مجمل العائد إلى الموجودات = مجمل الربح (العائد) / مجموع الموجودات

تعد الموجودات هي أساس الدخل او العائد ويتضمن العائد لفترة معينة هو الغلة الإجمالية لاستغلال المصرف ما لديه من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها.

2. نسبة العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح (العائد) او الدخل / حقوق المساهمين

تقيس هذه النسبة معدل العائد للمساهمين أي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف (العريضي، 1988، 67) وبمعنى آخر هو مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة المصرف في توظيف أموال المساهمين (الشماع، 1990، 120).

3. نسبة صافي الربح او العائد على الموجودات = صافي الربح او العائد / مجموع الموجودات

وتدل هذه النسبة على كفاءة ادارة المصرف في استخدام وادارة الموجودات وبالربط بين نسبة العائد على الموجودات (صافي الربح) وصافي الربح على حقوق المساهمين يمكن الاستنتاج بأن عائد المصرف على حقوق المساهمين يتأثر بشكل كبير بطبيعة تمويل موجودات المصرف وطريقة تمويله. (Reed , 1989: 162).

4. **معدل تكلفة الودائع الآجلة =** الفوائد المدفوعة على ودائع التوفير والثابتة / مجموع الودائع الاجلة (ثابتة + توفير)

ان تحسين ربحية المصرف لايتوقف على زيادة الدخل من الموجودات المربحة (القروض والاستثمارات) فحسب وإنما يعتمد كذلك على كفاءة ادارة المصرف في الضغط على المصروفات العامة التي يتحملها المصرف لغرض اداء عملياته التشغيلية بغية ترشيدها وان هذه النسبة تعطينا ما يتحمله المصرف من تكلفة مباشرة نتيجة حصوله على الودائع الثابتة والتوفير علما ان كلفة الودائع التي تشكل اهم بند من بنود المصروفات وحجم تأثيرها على قيمة صافي الربح وبالتالي على معدل العائد (الشمري، 1987: 187).

5. **العائد على الاستثمارات:** يستخرج معدل العائد على الاستثمارات بقسمة مجموع الفوائد المكتسبة من الاستثمارات على مجموع الاستثمارات وكما في أدناه (الهواري، 1989، 203)

عائد الاستثمارات = (إيرادات الاستثمارات) / مجموع الاستثمارات

6. **العائد على القروض:** يستخرج معدل العائد على القروض بقسمة مجموع مبالغ الفوائد والعمولات المتحققة (ايرادات العمليات المعرفية) على مجموع القروض وكما يلي (سلطان،1989، 126).

عائد القروض = مبالغ الفوائد والعمولات المتحققة (إيرادات العمليات المصرفية) / مجموع القروض

7. هامش صافي الربح: يعكس حساب هامش صافي الربح مدى قدرة المصرف التجاري على توليد الدخل من العمليات المصرفية المختلفة ومعرفة التطور الفعلي في وتيرة صافي الدخل على مدار عدد من السنوات ويعد هذا الهامش مؤشرا على مقدرة ادارة المصرف على الرقابة على المصروفات والتعامل مع عناصرها المختلفة (هندي، 1989، 67) 12. كما في المعادلة التالية:

هامش صافي الربح = صافي الربح او العائد / مجموع الايرادات (مجموع العائد او الربح)

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

1. نسبة مجمل العائد (الربح) على مجموع الموجودات: ويعد سبب انخفاض النسبة للاعوام 96، 97، 1998 الى لجوء مصرف الرشيد الى استخدام موجوداته في قروض واستثمارات مالية واطئة الدخل وخاصة القروض الممنوحة للقطاع الاشتراكي، حيث ان المصرف لم يستخدم الموجودات استخداما امثلا بحيث يدر عليه ارباحا تغطي تكلفة استخدام الموجود، أما الارتفاع الذي حصل في الاعوام 1999 الى 2000 فأن الاعوام المذكورة كانت الاوضاع فيها احسن بسبب مذكرة التفاهم بحيث ان وطأة الحصار أقل مما هي عليه في الاعوام 96، 97، 1998. مما حدا بالمصرف عينة البحث الى استخدام الموجودات الاستخدام الامثل وتحقيق نسبة مجمل ربح أعلى والتي كانت بمقدار 5.2% كما في جدول (1).
2. نسبة صافي العائد (الربح): أن سبب انخفاض النسب في سنة 1997، 1998 هي زيادة المصروفات الناتجة عن استخدام الموجودات لأن الفرق بين مجمل الربح وصافي الربح هو ان مجمل الربح يتضمن مصروفات ادارية، تسويقية مباشرة وغير مباشرة ولهذا فأن سبب انخفاض النسب هو أن المصروفات المنفقة على استخدام الموجودات الثابتة كانت اكثر من العوائد المتحققة للمصرف، اما في سنة 2000 فنرى ان النسبة اكثر مقارنة بالسنتين المذكورتين لكنها أيضا واطئة نسبيا ايضا لنفس السبب كما في جدول (1).
3. ان سبب انخفاض نسبة صافي العائد في سنة 1997 والتي كانت 72.20% مقارنة بنسبة 1999 حيث كانت 230.10% هو ان العائد يتأثر بشكل مباشر بكيفية تمويل موجودات المصرف وطريقة تمويلها والتي لا زالت تمول في قروض واستثمارات واطئة الدخل والتي تكون كلفتها اكثر من العوائد المتحققة، أما في سنة 1999 فأن وطأة الحصار والعوامل كانت أكثر تأثيرا على المصرف بسبب ما استجد من احداث سياسية واقتصادية، فنرى ان النسبة كانت مرتفعة قياسا بسنة 1997.
4. نسبة مصروفات العمليات المصرفية الى مجموع الودائع الآجلة (ثابتة + توفير) من جدول (2) أظهرت معدلات تكلفة الودائع الثابتة والتوفير ارتفاعا تدريجيا متناسقا خلال سنوات البحث اذ ارتفعت عام 1996 من 7.69 % الى 11.009% في عام 1999 الا انها عادت الى الانخفاض في عام 2000 حيث وصلت الى (10.51%) ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة اسعار الفائدة المدفوعة على الودائع الثابتة والتوفير.
5. نسبة العائد على القروض: ان عائد القروض قد اتسم بالانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى فقد بلغ ذلك المعدل 98ر2% في عام 1997 وهو أدنى مستوى له بعد ان كان مرتفعا في عام 1996 حيث بلغ (59ر6%) ثم عاد الى الارتفاع حيث وصل في عام 2000

إلى (14.1%). إن أسباب تناقص معدل ربحية القروض تكمن في ثبات أسعار الفائدة المستوفاة على القسم الأعظم من قروض مصرف الرشيد ولا سيما القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة إلى منشآت القطاع الاشتراكي الممولة ذاتيا لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الاشتراكي في حركة النشاط الاقتصادي العام.

6. نسبة العائد على الاستثمارات من جدول (2): كانت نسبة العائد هي 6.54% في سنة الأساس 1996 الى انها انخفضت في عام 1997 حيث وصلت الى 5.84% ثم عادت الى الارتفاع عام 1998 حيث وصلت الى 7.89% حيث دلت هذه النسبة على ان مصرف الرشيد قد ركز على الاستثمارات واطئة الدخل والعائد بعد تجميد الاستثمارات المصرفية الخارجية.
7. نسبة هامش صافي الربح: من الجدول (3) تظهر ان الاتجاه العام لصافي الربح (العائد) وهامشه المتولدة من العمليات المصرفية الاساسية اتجاها تنازليا حيث كان في عام 1996 هو 28.02 % ثم انخفض في عام 1997 الى أدنى مستوى له وهو (12.80) ثم عاد الى الارتفاع حيث وصل الى اعلى مستوى له في عام 2000 الى (36.39%) ويمكن ان يعكس سبب الانخفاض بالسنوات الاولى للبحث هو ارتفاع كلفة الموارد غير المتجانسة (الودائع) في هيكل تمويل المصرف ويعزى ذلك الى الزيادات الاخيرة في معدلات اسعار الفائدة المدفوعة الاجلة كما ان حجم المصروفات العامة قد تزايدت بفعل الحصار الاقتصادي الجائر من (4832) مليون دينار عراقي عام 1996 الى (17204) مليون دينار عراقي في عام 2000.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. سجل المصرف عينة البحث انخفاضا ملحوظا في نسبة مجمل الربح الى الموجودات للاعوام 1996 – 1997 – 1998 وذلك بسبب استخدام موجوداته في قروض واستثمارات مالية قليلة الدخل في حين ارتفعت تلك النسبة خلال الاعوام 1999–2000 بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية العامة ومذكرة التفاهم.
2. كانت كلفة استخدام الموجودات اكثر من العوائد المتحققة وهذا ما بينته نسبة صافي الربح الى مجموع الموجودات حيث ان انخفاض النسبة للاعوام 1997، 1998 هو بسبب زيادة

المصروفات الناتجة عن استخدام تلك الموجودات لأن الفرق بين مجمل الربح وصافي الربح هو المصروفات الادارية والتسويقية.

3. ان سبب انخفاض نسبة صافي العائد في سنة 1997 هو ان هذا العائد قد تأثر بشكل مباشر بكيفية تمويل موجودات المصرف وطريقة تمويلها والتي لا زالت تمول في قروض واستثمارات مالية قليلة الدخل والتي تكون كلفتها اكثر من العوائد المتحققة منها.
4. ان مكونات محفظة الاستثمارات الخاصة بالمصرف هي من قبيل الاستثمارات قليلة الدخل اضافة الى ميلها للتركيز في انواع محددة بعد تجميد الاستثمارات المصرفية في الخارج.
5. وجود تناقص مستمر في معدلات ربحية المصرف رغم زيادة ايراداته السنوية وحجم موجوداته وهذا ما حصل خلال الاعوام 1996 - 1997 - 1998.

ثانيا: التوصيات

1. على المصرف تشغيل موارده المالية تشغيلا كاملا حتى يمكنه القيام بوظيفته على الوجه الامثل حيث تقاس كفاءة ادارة المصرف في هذا المنظور بمقدار ما يستطيع توظيفه من الموارد المتاحة للمصرف من مصادر تمويل في مجالات اقراضية واستثمارية مربحة.
2. على المصرف ان يعيد النظر في مكونات محفظة الاستثمارات وتنويعها باعتبار ذلك أحد اهداف السياسة الاستثمارية للمصرف باعتباره يقلل درجة المخاطرة مع اعادة النظر بالاستثمارات الخارجية وفقا لضوابط وتعليمات البنك المركزي بما يحقق عوائد مالية مجزية.
3. ضرورة تنشيط المصرف لفعالياته الاقراضية وذلك بزيادة حدود سقوف الاقراض لتواكب الظروف القائمة مع امكانية تقديم القروض للقطاع الخاص وللمشاريع ذات الطابع الاستهلاكي من اجل تحقيق هدفين في آن واحد وهما هدف تنموي مع هدف تحقيق عوائد مجزية من خلال ذلك النشاط الاقراضي.
4. اعادة النظر بهيكل اسعار الفائدة التي يستوفيها مصرف الرشيد على تسهيلاته الائتمانية بما في ذلك اسعار الفائدة على حوالات الخزينة العراقية واسعار الفائدة على القروض المقدمة للقطاعات الانتاجية المختلفة بما في ذلك القطاع الخاص.

المصـــادر

1. ابراهيم، مختار، ابراهيم، **ادارة الاموال في البنوك ورفع كفاءة استخدامها**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، تموز، 1989.
2. التقرير السنوي لمصرف الرشيد والميزانية العمومية للسنوات 1996 – 2000.
3. سلطان، محمد سعيد وآخرون، **ادارة البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 1989.
4. الشماع، خليل محمد، **الادارة المالية**: ط4، بغداد، مطبعة الاخاء البغدادية، 1992.
5. الشماع، خليل محمد، وآخرون، **التحليل المالي للمصارف**، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 1990.
6. الشمري، ناظم محمد، **النقود والمصارف**، الموصل، دار الحكمة للطبعة والنشر، 1987.
7. العريضي، عدنان، **الوسيط في ادارة المصارف**، ط1، بيروت، مطبعة المركز الثقافي 1988.
8. مجلة الدراسات المصرفية، العدد 2، 1993.
9. هندي، منير ابراهيم، **ادارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات**، ط3 اسكندرية، 1989.
10. الهواري، **اساسيات ادارة البنوك**، جامعة عين شمس، مكتبة عين شمس، دار الجيل للطباعة، 1988.
11. Sinkey, Joepg F. jr. Commercial Bank Financial management publishing co. New York, U.S.A , 1983.
12. Yeager Fred, C. and Setiz, Neil E. Financial Institution Management. (3th ed.) Nill , Inc. 1989.
13. Reed, Edward W. and Gill, Edward. "The Commercial Banking" prentice - Hall Inc. 4th 1989. ed. 1989. U.S.A.

ABSTRACT

This Research aimed at explaining the effect of economic Embargo in the Rasheed Bank on profits, and chosen as a research sample the Rasheed Bank and using the annual Report and Balance sheet of the Bank to explain the effect at period from 1996 to 2000. The Research has some conclusion and has some recommendation.

جدول (1) يوضح علاقة مجمل الربح او العائد وصافي الربح (العائد) إلى مجموع الموجودات وحقوق الملكية
المبالغ بملايين الدنانير

السنة	مجموع الموجودات	رأس المال المدفوع	الاحتياطي العام	حقوق الملكية ورأس المال + الاحتياط العام (2)	مجمل الربح أو العائد (3)	صافي الربح او العائد (4)	مجمل الربح / مجموع الموجودات	صافي الربح / مجموع الموجودات	صافي الربح / حقوق الملكية
1996	187800	200	1177	1377	6713	1881	%3.57	%1.001	%136.6
1997	265092	200	1480	1680	9471	1213	%3.57	%0.45	%72.2
1998	370107	500	1497	1997	12026	2626	%3.24	%0.70	%131.3
1999	443815	1000	1592	2592	20514	5962	%4.62	%1.34	%230.2
2000	520016	1000	4374	5374	27050	9846	%5.20	%1.89	%183.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مصرف الرشيد والميزانية العمومية للسنوات 1996-2000.

جدول (2) يوضح علاقة الايرادات والمصروفات بالودائع الآجلة والقروض والاستثمارات
(المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	مجموع الودائع الآجلة (ثابتة+ توفير)(1)	الائتمان النقدي (2)	الاستثمارات (3)	مصروفات العمليات المصرفية (4)	ايرادات عن فوائد القروض (5)	ايرادات الاستثمارات (6)	مصروفات العمليات / الودائع الآجلة	فوائد القروض / القروض	ايرادات الاستثمارات / الاستثمارات
1996	51994	10210	92358	4001	673	6042	%7.69	%6.59	%6.54
1997	86616	37367	142106	7249	1114	8358	%8.36	%2.98	%5.84
1998	92000	26500	225210	9000	2950	13200	%9.78	%11.13	%7.98
1999	120000	30585	245202	13211	3711	16984	% 11	%12.13	%6.92
2000	146000	74267	260833	15347	10472	17858	%10.51	%14.1	%6.84

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مصرف الرشيد والميزانية العمومية للسنوات 1996-2000.

جدول (3) يوضح هامش صافي الربح لمصرف الرشيد للسنوات 1996 ـ 2000
(المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	مجموع الايرادات أو الدخل (1)	مجموع المصروفات (2)	صافي الدخل أو العائد (3)	هامش صافي الربح او العائد
1996	6713	4832	1881	%28.02
1997	9471	8258	1213	%12.80
1998	12026	9400	2626	%21.83
1999	20514	14552	5962	%28.88
2000	27050	17204	9846	%36.39

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مصرف الرشيد والميزانية العمومية للسنوات 1996-2000.